مقالات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ISI International Scientific Indexing, [8140].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.3].

قراءة في تطور مفهوم الوثيقة التاريخية
من ما قبل الوضعانية إلى التاريخ الجديد

زكرياء البدراوي
باحث دكتوراه في التاريخ المعاصر
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة القاضي عياض – المملكة المغربية

مُلَخّص

يقدم هذا المقال قراءة سريعة للتطور الذي عرفه مفهوم الوثيقة التاريخية لدى المؤرخين الغربيين وبالتحديد لدى الفرنسيين منهم، من مرحلة ما قبل المدرسة الوضعانية (النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي) إلى سيادة مدرسة الحوليات والتاريخ الجديد (النصف الثاني من القرن العشرين الميلادي)، وذلك بالوقوف عند المحطات المفصلية الكبرى التي طبعت تطور المفهوم ممارسة وتنظيرًا. وخدمة لهذه الغاية، فقد انطلقنا من إسطوغرافيات العصور القديمة والوسيطة ثم الحديثة لتسليط الضوء على التصور السائد حينها لمفهوم الوثيقة التاريخية بارتباطه بالغاية من الكتابة التاريخية نفسها، مع رصد لأهم التحولات التي عرفتها تصورات المؤرخين للوثيقة وللكتابة التاريخية خلال هذه العصور. لننتقل بعدها للنصف الثاني من القرن ١٩م، حيث سيعرف مفهوم الوثيقة التاريخية تطورا حقيقيا مع الوضعانيين الذين اعتبروا الوثائق بمثابة مادة أولية لاشتغال المؤرخ وحجر الزاوية في البحث التاريخي، بل وأولوها اهتمامًا خاصًا بلغ حد "التقديس". غير أن التصور الوضعاني للوثيقة لم يكن محط إجماع. فقد انتقد الكثير من المؤرخين نظرة الوضعانيين الضيقة تجاه الوثيقة، وحطهم من قيمة الوثائق غير المكتوبة. وكان من أشرس المنتقدين مؤرخو مدرسة الحوليات الذين انبروا منذ ثلاثينيات القرن العشرين للتصدي للتاريخ الوضعاني ولممارساته بخصوص مفاهيم الحدث والوثيقة. وعملوا في المقابل على تقديم تصور بديل يقوم على توسيع مفهوم الوثيقة التاريخية ليشمل كل ما يحمل أثرًا لماضي البشر، انعكس على إنتاجاتهم التاريخية وكتاباتهم التنظيرية الإبستمولوجية في حقل التاريخ التي جاءت أكثر شمولاً وانفتاحًا مقارنة بسابقاتها.

بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ١١ أكتوبر ٢٠٢٠
تاريخ قبول النشر: ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٠

كلمات مفتاحية:

الوثيقة التاريخية؛ المدارس التاريخية؛ الوضعانية؛ الحوليات؛ التاريخ الجديد.

معرِّف الوثيقة الرقمي: DOI 10.21608/KAN.2020.206492

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

زكرياء البدراوي. "قراءة في تطور مفهوم الوثيقة التاريخية من ما قبل الوضعانية إلى التاريخ الجديد".- دورية كان التاريخية.- السنة الثالثة عشرة- العدد الخمسون؛ ديسمبر ٢٠٢٠. ص ١٩٩ – ٢٠٤.

Corresponding author: zakariaelbadraoui@gmail.com
Official website: http://www.kanhistorique.org
Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Inquiries: info@kanhistorique.org

Open Access This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشرت هذه الدراسة في دّوريةُ كَان التَّارِيْخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةٌ

من نافل القول، أن الوثائق التاريخية تعد بمثابة المادة الأولية لصنعة المؤرخ. فبها يستحضر وقائع الماضي ويبني سيناريوهات وقراءات لأحداث لم يعشها، وربما حدثت قبله بعشرات القرون... لذا فإن الوثيقة التاريخية -كانت وما تزال- تمثل حجر الزاوية في الكتابة التاريخية. فماذا نقصد بالوثيقة التاريخية؟

تشير كلمة "وثيقة" في اللغة العربية، إلى معاني الائتمان، المصداقية، الإحكام، والعهد. فيقال: وثق به يثق وثاقا وثقة أي ائتمنه، ويقال فلان ثقة أي ذو مصداقية عالية، والوثاق والوثيق أي ما يشد به بقوة وإحكام. أما الموثق والميثاق والمواثقة فهو العهد، الذي قد ينعت كذلك زيادة في الإحكام بالعهد الوثيق[١]، ومنه جاءت كلمة وثيقة للدلالة على الحامل الذي تكتب عليه العهود والمواثيق في البيع والشراء والدين ومعاهدات السلم وغيرها. ويقابل كلمة "وثيقة" في اللغة اللاتينية مفرد (documentum) الذي يحمل معنى قانونيًا[٢]، ومنه اشتقت كلمات (Document) الفرنسية، و(document) الإنجليزية اللتان تحملان معان تحيل على السجلات الرسمية للدولة[٣] المتضمنة للمراسيم والقوانين والمعاهدات والمراسلات الديبلوماسية، وغيرها من كنانيش الجباية والمحاصيل والمخازن.

تأسيسًا على ما سبق، يتضح بأن المعنى اللغوي للوثيقة يبقى ضيقًا، فهو لا يتصورها إلا كأثر مكتوب أو خبر مروي، وبالتالي يظل غير كاف لتمكيننا من استجلاء دقيق لمفهومها. فمفهوم الوثيقة هو مفهوم واسع، متجدد ومتعدد بتعدد زوايا وأوجه النظر إليه. وهنا نستحضر مثالاً معبرًا كان قد ساقه المؤرخ والفيلسوف المغربي عبد الله العروي في سياق حديثه عن التنوع الذي يطبع مفهوم الوثيقة أو الشاهدة كما يفضل هو أن يسميها. يقول صاحب مفهوم التاريخ: "لو سألنا باحثًا في متحف أثري عن ماهية الوثيقة، لقال على الفور: هي بقايا حجرية، حيوانية، أو نباتية. لو سألنا باحثا على عتبة مكتبة وطنية، لقال: هي المخطوطات والرسائل والكناشات. لو سألنا متخصصا في تاريخ القرن التاسع عشر الميلادي، لقال: هي التقارير القنصلية والصور الشمسية والنقود. لو سألنا متخصصًا في تاريخ القرن العشرين، لقال: هي الخطب المسجلة والأفلام الوثائقية والاستجوابات والأشعار والأغاني..."[٤].

يبدو إذن أن مفهوم الوثيقة التاريخية لا يعرف تباينا بين ذوي التخصصات المختلفة فقط (المؤرخ، الأركيولوجي، المحقق، الأرشيفي،...). بل أيضًا بين أوساط المؤرخين المحترفين أنفسهم الذين لم يتفقوا حول مفهوم محدد للوثيقة. إذ اختلفت الرؤى باختلاف الاهتمامات والانتماءات والتيارات...، وهو ما يتضح عند تتبع تطور مفهوم الوثيقة التاريخية بارتباطه بالهزات المنهجية الكبرى التي عرفتها المعرفة التاريخية منذ القرن التاسع عشر الميلادي إلى وقتنا الراهن. فكيف تطور مفهوم "الوثيقة التاريخية" من مرحلة ما قبل الوضعانية ثم الوضعانية وصولا إلى عصر الحوليات والتاريخ الجديد؟

أولاً: الوثيقة التاريخية في المرحلة ما قبل الوضعانية

بحكم انكباب الإسطوغرافيات القديمة (اليونانية والرومانية) بأروبا على التأريخ لملاحم الأبطال وسير الملوك والوزراء والقادة العسكريين العظام والإشادة بإنجازاتهم وعبقريتهم. فإن دور الوثائق بالنسبة لأغلب المؤرخين لم يتعدى كونه شواهد تعزز عظمة الفرد المراد الإشادة به، وبالتالي اقتصر عمل المؤرخين على تجميع أكبر قدر من القصص والمغامرات والأشعار والأساطير ثم حبكتها في قالب أدبي درامي دون النظر في صحتها، وهو ما جعل كتاباتهم خليطا من الوقائع التاريخية بالخيال[٥]. ويبقى المؤرخ اليوناني "توسيديد" (Thucydide) الاستثناء. فهو الوحيد تقريبًا من بين معاصريه الذي حرص على استبعاد الأساطير والخرافات والتثبت من صحة الأخبار والمرويات. كما يرجع له قصب السبق في الإعلان عن مصادر معلوماته. ففي كتابه "الحروب البلوبونيزية" استعملت ولأول مرة كلمة "مصدر" (Source) للدلالة على البيليوغرافيا أو المادة المصدرية الموظفة من قبل المؤرخ[٦].

خلال القرون الوسطى ستواصل الكتابة التاريخية بأوروبا اتباع نفس النهج تقريبًا، إذ لم تحدث قطيعة مع الممارسات والتصورات السابقة بخصوص مفاهيم الزمن، الحدث والوثيقة. فاستمر بذلك الاهتمام بكتابة سير العظماء. ولم يطرأ التغيير إلا في تصور مفهوم العظمة والبطولة والمغزى من التاريخ. فانصب بذلك التدوين التاريخي -الذي أصبح محتكرًا من طرف المؤسسة الدينية- على التأريخ لحياة القديسين والزهاد المسيحيين وكبار الرهبان وخدام الكنيسة خدمة لأهداف أخلاقية ووعظية تربوية[٧].

انطلاقا من أواسط القرن الرابع عشر الميلادي وتزامنًا مع تقوي تحالف الكنيسة والإقطاع القائم على رعاية المصالح المشتركة بين الطرفين، سيتزايد اهتمام كتاب الكنيسة المشتغلين بالتدوين التاريخي بالمجال السياسي على حساب الديني. فتكاثرت الكتابات الممجدة لأعمال الملوك والنبلاء والسادة الإقطاعيين إبان فترات السلم والحرب. وبدأت الوثائق والسجلات الرسمية للدولة ومراسلات الملوك تتصدر البليوغرافيات المعتمدة من قبل المؤرخين مقارنة بالمرويات والنصوص الدينية.

وسيتقوى هذا الاتجاه أكثر زمن النهضة الأوربية باقتحام أقلام من خارج الكنيسة لعالم التدوين التاريخي. فبدأت تتجه التاريخيات شيئًا فشيئًا نحو دراسة تاريخ الملوك (السلطة الزمنية) عوض تاريخ القديسين (السلطة الدينية). ومن أوائل من دشنوا هذا التحول من الديني إلى السياسي نجد "نيكولا ميكيافيلي" (Nicolas Machiavel) في كتابه "الأمير" (١٥٣٢م) "جان بودان" (Jean Bodin) في "ستة كتب عن الجمهوريّة" (١٥٧٦م) و"طوماس هوبز" (Thomas Hobbes) في مؤلفه "اللفياثان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة" (١٦٥١م)[٨].

وبالموازاة مع هذا التحول في اهتمامات المؤرخين المشار إليه، عرفت أوروبا -وبشكل منفصل عن حقل التاريخ- تزايد الاهتمام بأعمال التوثيق والأرشفة. ببروز أولى المحاولات لوضع أسسه كعلم مستقل، ويعتبر كتاب "مابيلون" (Mabillon) المعنون بـ "علم الوثائق الرسمية" (De Re Diplomtica libri) (١٦٨١م) عملاً تأسيسيًا ورائدًا في هذا الجانب، خلد صاحبه كمؤسس حقيقي لنقد الوثائق الأرشيفية كما صرح بذلك "مارك بلوك"، فقد وضع قواعد صارمة في مقاربة الوثائق الأرشيفية، مشددًا على أن الشهادات تستمد قيمتها من ذاتها لا من أصحابها، قالبا بذلك المعادلة التي كانت سائدة في القرون الوسطى حيث كانت الأحقية تمنح للشهود على حساب قيمة الشهادة[٩].

كما ترجم الاهتمام بالوثائق أيضًا ببداية تأسيس دور الوثائق و"مرابض الأرشيف" التابعة للكنائس والأديرة أو لمؤسسات علمية أو لجهات رسمية منذ بداية القرن السادس عشر الميلادي، لتتضاعف أعدادها وتعم مختلف الأقطار الأوروبية بعد الثورة الفرنسية نهاية القرن الثامن عشر الميلادي. إلا أن هذا التقدم الذي شهده علم التوثيق والأرشفة ظل بعيدًا عن الكتابة التاريخية على الأقل إلى حدود مطلع القرن التاسع عشر الميلادي[١٠].

ثانيًا: المدرسة الوضعانية والتأسيس لمبدأ "لا تاريخ بدون وثيقة"

تصدرت المدرسة الوضعانية أو المنهجية ميدان الدراسات التاريخية بفرنسا منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي. وكان لسان حالها "المجلة التاريخية" (La revue historique) التي تأسست على يد "غابريال مونود" (Gabriel Monod) سنة ١٨٧٦م. ويعتبر الكتاب المشترك "لشارل فيكتور لانغلوا" (Charles-Victor Langlois) و"شارل سينوبوس" (Charles Seignobos) "مدخل للدراسات التاريخية" (١٨٩٨م)، وكتاب "المنهج التاريخي المطبق على العلوم الاجتماعية" لشارل سينوبوس (١٩٠١م) من أهم مراجعها النظرية[١١].

سعت هذه المدرسة إلى جعل التاريخ علمًا، عبر تطبيق منهج الطبيعيات على التاريخيات، واعتقدت أن بإمكان المؤرخ بلوغ أقصى درجات الموضوعية والعلمية إن هو بنى أحكامه على الوثيقة الملموسة وابتعد قدر الإمكان عن ميثولوجيا وتأملات فلاسفة التاريخ وعن "جراثيم الأدب التي تلطخ الخطاب التاريخي العلمي"[١٢]. كما عارض المؤرخون الوضعانيون التيارات الرومانسية والكاثوليكية وانتقدوا بشدة مفهوم العناية الإلهية التي وظفت في تفسير الوقائع التاريخية[١٣].

لقد نظر الوضعانيون للتاريخ على أنه علم للوقائع. فلصناعة تاريخ منطقة ما، يكفي المؤرخ أن يجمع كل أصناف الوثائق المؤكدة للحوادث ثم يرتبها ترتيبًا زمنيًا لكي تتشكل له لوحة جامعة للتطور التاريخي[١٤]، يقول "لانغلوا" و"سينيوبوس": "التاريخ يصنع من الوثائق. والوثائق هي الآثار التي خلفتها أفكار السلف وأفعالهم، [...] وبفقدان الوثائق صار تاريخ عصور متطاولة من ماضي الإنسانية مجهولاً، إذ لا بديل عن الوثائق، وحيث لا وثائق فلا تاريخ"[١٥]. ويقول "ليوبولد فون رانكه" (Léopold von Ranke) "أن وظيفة المؤرخ هو "تصوير ما حدث بالضبط"[١٦]، وفي نفس السياق يصرح Fustel De (Coulange) "فوستيل دو كولانج"، أن "لا تاريخ بدون نصوص...[فهو] علم لا يتخيل بل يرى، وهو نظير كل علم ينظر إلى الأحداث ويحللها ويقارن بينها ويحقق الروابط القائمة بينها، والمؤرخ يبحث عن الحدث ويدركه بدراسة النصوص بإمعان ودقة، والطريقة واحدة في كل علم مؤسس على الملاحظة الدقيقة"[١٧].

إذن، حيث لا وثائق فلا تاريخ أو لا تاريخ بدون وثيقة، كان هذا هو الشعار الذي رفعه الوضعانيون. فما مفهوم الوثيقة من المنظور الوضعاني؟

من حيث المبدأ يتصور الوضعانيون الوثيقة التاريخية على أنها "كل الشواهد والآثار التي خلفها إنسان الماضي"[١٨]. لكن هذا التصور لم يترجم عمليا بمعناه الواسع في إنتاجاتهم التاريخية. فقد اقتصرت الوثيقة عندهم على المصادر والأرشيفات المكتوبة التي تعاملوا معها كأساس لعمل المؤرخ ووسيلته للاطلاع على الماضي وكشف الحقائق التاريخية. فالوضعانيون في أدبياتهم يركزون علاقة المؤرخ بالوثيقة في ثلاث لحظات أساسية:

الأولى، لحظة الكشف عن الوثائق، والتي لا تتأتى حسب "لانغوا" و"سينيوبوس" إلا بالمعاينة المباشرة للوقائع التاريخية أو عبر شهادات شفوية لمشاركين أو معاصرين لها، أو عن طريق الوثائق المحفوظة في دور الأرشيف والمكتبات[١٩].

اللحظة **الثانية**، تتعلق بإنتاج المعرفة التاريخية. فالمنظور الوضعاني يربط كتابة التاريخ بتوفر الوثائق، وبمدى صدقيتها. مع التشديد على نسبية المعرفة التاريخية التي لا يمكن أن نقر مطمئنين بيقينيتها إلا إذا تمكنا من تجميع شواهد كثيرة ومن مصادر متفرقة تتفق حول واقعة معينة، فحينها يمكننا القول بأن هذه الواقعة قد حدثت بالفعل.

اللحظة **الثالثة**، تهم النقد التاريخي أو استثمار الوثائق. فعلى اعتبار أن الوثيقة مادة أولية فلا بد أن تخضع لعملية النقد قبل استغلالها. وقد وضع "لانغوا" و"سينيوبوس" قواعد جد صارمة لنقد الوثائق بيناها في كتابهما "مدخل للدراسات التاريخية"، إذ ميزا بين نوعين من النقد، نقد خارجي (يهم نقد موثوقية ومصدر الوثيقة وطابعها للكشف عن صحتها من عدمه) ثم نقد داخلي (يستهدف مضمون الوثيقة بقراءتها ومقارنتها بوثائق أخرى، مع ضرورة التسلح ببعض العلوم المساعدة كعلوم اللغة وعلم الخطوط وغيرها...)[٢٠].

ثالثًا: الحوليات والتاريخ الجديد (نحو مفهوم جديد/ متعدد للوثيقة التاريخية)

انطلاقًا من مطلع القرن العشرين الميلادي، تعرضت المدرسة الوضعانية بفرنسا لموجة واسعة من الانتقادات، انصبت بالأساس على تصوراتها بخصوص مفاهيم الحدث والوثيقة، وعلى تركيزها المفرط على التاريخ السياسي، العسكري والديبلوماسي ذي الطابع السردي الحدثي، مقابل تغاضيها عن معالجة الإشكالات والقضايا المرتبطة بالاقتصاد والمجتمع. كما انتقد مؤرخوها لتوجهاتهم القومية المبررة لسياسات الدول القائمة والبعيدة كل البعد عن شعاراتهم بالحياد والموضوعية[٢١].

ويعتبر الفيلسوف الفرنسي "هنري بير" (Henri Berr) المشرف على "مجلة التركيب التاريخي" التي تأسست منذ سنة ١٩٠٠م من أوائل معارضي المدرسة الوضعانية، هذا الرجل الذي وصفه "فرناند بروديل" بأنه "الحوليات قبل نشوئها"[٢٢] يرجع له الفضل في ممارسة تأثير كبير على جيل من المؤرخين الشباب، على رأسهم "مارك بلوك" (Bloch Marc) و"لوسيان فيفر" (Lucien Febvre) مؤسسي مجلة "حوليات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي" سنة ١٩٢٩م والتي سرعان ما ستتحول إلى مدرسة تاريخية رائدة عرفت باسم مدرسة الحوليات.

لقد اعتبر تأسيس الحوليات تأسيسا لوجهة جديدة في الكتابة التاريخية، فقد عملت على إحداث قطيعة مع ممارسات المدرسة التاريخانية[٢٣]، وعلى رأسها تقديس الوثائق المكتوبة، وبالتالي الانتقال نحو تبني مفهوم وتصور جديد للوثيقة التاريخية، فما أوجه القطيعة والاستمرارية في مفهوم الوثيقة لدى مؤرخي الحوليات والتاريخ الجديد؟

لا شك أن للوضعانيين الفضل في كشف وتحقيق وصيانة وحفظ الملايين من الوثائق المكتوبة، وفي ربط دور الأرشيف والوثائق والمخطوطات بحقل الدراسات التاريخية، إلا أن هذا غير كاف في نظر مؤرخي الحوليات، إذ يظل مفهوم الوثيقة ضمن هذا التصور محدودًا جدا، وبالتالي فإنه لن يمكن المؤرخ من فتح أعينه واسعا على قضايا وإشكالات جديدة. يقول "لوسيان فيفر" في هذا السياق: "لا شك أن التاريخ يكتب اعتمادًا على الوثائق المكتوبة، إن وجدت. لكن يمكن، بل يجب، أن يكتب اعتمادًا على كل ما يستطيع الباحث، بمهارته وحذقه، أن يستنبطه من أي مصدر: من المفردات والرموز، من المناظر الطبيعية ومن تركيب الآجر، من أشكال المزارع ومن الأعشاب الطفيلية، من خسوفات القمر ومن مقارن الثيران، من فحوص العالم الجيولوجي للأحجار ومن تحليلات الكيميائي للسيوف الحديدية"[٢٤].

إسوة بزميله، يؤكد "مارك بلوك" (Bloch Marc)، على أهمية الوثائق المكتوبة، لكنه يعتبرها غير كافية، يقول "بلوك": "لأنه لا ينبغي الاكتفاء بالوثائق وحدها كمصادر للتأريخ، إن ركام الوثائق التي يمتلكها التاريخ ركام غير محدود. ولا يقتصر التأريخ على الوثائق المكتوبة: يمكن استكمال دراسة الحركات السكانية والهجرات، من خلال المقابر الأثرية في منطقة من المناطق أو

حضارة من الحضارات، ثم إن المعتقدات والمشاعر والعواطف يمكن أن تنبئ عنها الصور والرسوم والتماثيل أكثر مما تنبئ عنها النصوص..."[٢٥].

في ذات السياق، ينتقد "فرناند بروديل" (Fernand Braudel) التاريخ الحدثي القائم على سرد الوقائع والأحداث عبر تسلسلها الزمني المحدد وفق الترتيب الموضوع للوثائق المكتوبة، ويعتبر هو الآخر أن النصوص غير كافية لرصد حركية الاقتصاد والمجتمع في الماضي[٢٦].

مما سبق، يتضح بأن مؤرخي الحوليات لم ينكروا دور الوثائق المكتوبة كمصادر للتأريخ، لكنهم اتفقوا على أنها غير كافية لوحدها، ومن هنا جاءت دعوتهم لتوسيع مفهوم الوثيقة، إذ لا يجب أن تظل كلمة "وثيقة" مرادفا لما هو مكتوب فقط. فكل شيء مصدر ووثيقة تاريخية، بما في ذلك المشاهد الجغرافية، الفلكلور، الأمثال الشعبية، العادات والتقاليد، الطقوس الاحتفالية والجنائزية، الطبونيميا، شواهد القبور، الصور الجوية، النقوش والرسوم الصخرية، مظاهر السحر وأدوات الزينة والمطبخ وغيرها.

وقد أسعف هذا التصور "الرحب" لمفهوم الوثيقة مؤرخي الحوليات من توسيع حقل التاريخ نفسه باتجاه دروب بحثية جديدة: إذ تم الاستعاضة عن التاريخ السياسي والعسكري والديبلوماسي بالتاريخ الاقتصادي والاجتماعي، الأنثروبولوجيا التاريخية، الديمغرافيا التاريخية، تاريخ العقليات أو الذهنيات، تاريخ المناخ، العادات الغذائية...إلخ.

بالموازاة مع التطور الحاصل في مفهوم الوثيقة التاريخية على مستوى الممارسة، حصل تطور آخر على مستوى التنظير. إذ ستتبلور أفكار الجيل الأول والثاني من الحوليات حول الوثيقة في دراسات إبستيمولوجيين أمثال "هنري مارو" (Henri-Iréné Marro)، "إدوارد كار" (Edward Carr)، و"بول فاين" (Paul Veyne). فهذا الأخير يرى بأن التاريخ -من حيث الجوهر- هو "معرفة بواسطة الوثائق، ولكن السرد التاريخي يتجاوز كل الوثائق ويضع نفسه فيما وراء الوثائق. ويرجع ذلك إلى كون أي وثيقة لا تستطيع أن تكون هي بذاتها الحدث، فالوثيقة ليست محاكاة للحدث بل هي حكاية عنه"[٢٧]، يقاسم "إدوارد كار" نفس وجهة نظر "فاين" تقريبا، إذ يعتبر بأن: "الوثائق هي أشياء أساسية بالنسبة للمؤرخ، ولكن عليه تجنب جعلها معبودًا. فهي لا تشكل التاريخ بحد ذاتها إلا أنها تعطي في ذاتها جوابًا غير جاهز عن السؤال المتعب ما هو التاريخ؟"[٢٨]. أما "هنري مارو" فكان أكثر شمولاً في تعريفه للوثيقة، إذ عرفها على أنها: "كل مصدر للأخبار يتمكن من خلاله فكر المؤرخ من استخلاص شيء من أجل معرفة الماضي البشري منظورًا إليه من خلال الإشكال المطروح وشيئًا فشيئًا تتسع الفكرة وتنتهي باحتواء نصوص وآثار وملاحظات من كل نظام"[٢٩]. كما اعتبر بأن مفهوم الوثيقة مفهوما غير ثابت فهو يتقدم بتقدم فكرة التاريخ، ذلك أن الإدراك الضيق للوثيقة الشاهدة في نظره يؤدي بالضرورة إلى كتابة تاريخ حدثي ذي إيقاع سريع.

خَاتِمَةٌ

ختامًا، يمكن القول بأن مفهوم الوثيقة مفهوم غير ثابت مر بمنعرجات وتقلبات كثيرة وما يزال. فإذا كان الفضل يرجع للوضعانيين في ترسيخ تقاليد صارمة في نقد الوثائق الأرشيفية وتحقيقها، ولمؤرخي الحوليات والتاريخ الجديد في توسيع مفهومها ليشمل كل ما يحمل أثرًا لماضي البشر والطبيعة، وبالتالي جعل الطريق سالكًا أمام المؤرخين لاقتحام دروب بحثية غير مألوفة. فإن الوثائق اليوم تطرح على المؤرخين تحديات مستجدة ترتبط بخصوصية حاضرنا، لعل من أكثرها إثارة للجدل قضايا "مفهوم الوثيقة التاريخية في زمن الرقمية وشبكات التواصل الاجتماعي وسبل تعامل المؤرخ مستقبلا مع هذا الصنف من الوثائق الذي هو في طور التراكم حاليًا".

الاحالات المرجعية:

(١) ابن منظور (محمد بن مكرم بن علي)، **لسان العرب**، حرف الواو -مادة "وثق"، جزء ١٥، دار صادر، بيروت، ١٩٧٠، ص ١٥٢.

(٢) العروي (عبد الله)، **مفهوم التاريخ: الالفاظ والمذاهب، المفاهيم والأصول**، الجزء ١، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٥، ص ٨٢.

(٣) عبد الغني إبراهيم (عبد العزيز)، **الوثائق التاريخية المسجلة وأهمية مقارنتها بالروايات الشفهية**، مجلة الوثيقة، عدد ٣٨، السنة ١٩، يوليوز ٢٠٠٠، ص ١٠٦.

(٤) العروي (عبد الله)، **مفهوم التاريخ**، مرجع سابق، ص ٨٠.

(٥) طحطح (خالد)، **الكتابة التاريخية**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠١٢، ص٦٦-٦٧.

(6) Le Pellec (Jacqueline), Marcos-Alvarez (Violette), Leduc (Jean), **Construire l'histoire**, Collection didactique, Bertrand-Lacoste, 1998, p. 37.

(٧) بارنز (هاري إلمر)، **تاريخ الكتابة التاريخية**، ترجمة: محمد عبد الرحمن برج، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧، جزء ٢، ص ٤٥.

(٨) كوثراني (وجيه)، **تاريخ التأريخ: اتجاهات-مدارس-مناهج**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، الطبعة الثالثة، ٢٠١٣، صص ١٤٧-١٤٩.

(٩) طحطح (خالد)، **عودة الحدث التاريخي**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠١٤، ص ١٢.

(10) Le Pellec (Jacqueline) et autre, **Construire l'histoire**, Op.cit. p. 38.

(١١) الحسناوي (عبد الرحيم)، **حفريات في مفهوم الوثيقة التاريخية...مقاربات وتصورات**، المجلة العربية: مجلة شهرية، دار المجلة العربية للنشر، الرياض، عدد ٥٠٨، يناير ٢٠١٩م/جمادى الأولى ١٤٤٠هـ، ص ٤٨.

(١٢) طحطح (خالد)، **الكتابة التاريخية**، مرجع سابق، ص ٧٨.

(١٣) كوثراني (وجيه)، **تاريخ التأريخ**، مرجع سابق، ص ١٦٩.

(١٤) ليشته (جون)، **خمسون مفكرًا أساسيًا معاصرًا من البنيوية إلى ما بعد الحداثة**، ترجمة: فاتن البستاني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨، ص ١٩٣.

(١٥) لانجوا (شارل)، سنيوبوس (شارل)، **المدخل إلى الدراسات التاريخية**، ضمن كتاب النقد التاريخي، ترجمة عبد الرحمن البدوي، وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الرابعة، ١٩٨١، ص 0.

(١٦) صهود (محمد)، **مفهوم الوثيقة التاريخية بين المعرفة العالمة والمعرفة المدرسية**، مجلة التدريس، عدد ٨، السلسلة الجديدة – دجنبر ٢٠١٦، كلية علوم التربية – جامعة محمد الخامس الرباط، ص ٩٣.

(١٧) نفسه.

(١٨) لانجوا (شارل)، سنيوبوس (شارل)، **المدخل إلى الدراسات التاريخية**، مرجع سابق، ص 0.

(١٩) لانجوا (شارل)، سنيوبوس (شارل)، **المدخل إلى الدراسات التاريخية**، مرجع سابق، ص ٦-٧.

(٢٠) المرجع السابق، ص ٢٢-٢٣.

(٢١) السبتي (عبد الأحد)، **قضايا منهجية، في التاريخ والذاكرة: أوراش في تاريخ المغرب**، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، ٢٠١١، ص ١١٧.

(٢٢) حبيدة (محمد)، **بحر برووديل**، مجلة رباط الكتب: مجلة إلكترونية متخصصة في الكتاب وقضاياه، ٦ مارس ٢٠١١، رابط المقال: https://ribatalkoutoub.com/?p=579

(٢٣) كوثراني (وجيه)، **تاريخ التأريخ**، مرجع سابق، ص ٢٠٦.

(٢٤) العروي (عبد الله)، **مفهوم التاريخ**، مرجع سابق، ص ٨١.

(25) Bloch (Marc), **Apologie pour l'histoire ou métier d'historien**, Armand Colin, Paris, 1974, p. 56.

(26) Braudel (Fernand), **Ecrits sur l'Histoire**, Flammarion, Paris, 1969, pp. 22-23.

(٢٧) الحسناوي (عبد الرحيم)، **حفريات في مفهوم الوثيقة التاريخية**، مقال سابق، ص ٥٢.

(٢٨) نفسه.

(٢٩) نفس المقال السابق، ص ٥٣.